الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH

ملخصات الخبراء
سياسة إقليمية

مجلس القيادة الرئاسي وخيارات الحرب والسلام في اليمن

عادل دشيلة

١٩ أبريل ٢٠٢٢

ملخَّص: شهد اليمن في يوم السابع من أبريل/ نيسان الجاري تطورات سياسية مهمة غيَّرت من المشهد السياسي برُمَّته وحرَّكت العملية السياسية من خلال تعيين مجلس القيادة الرئاسي لإدارة شؤون اليمن خلال الفترة المقبلة. وفي هذا السياق تناقش هذه الورقة دلالات تشكيل هذا المجلس، الذي تسلَّم مقاليد الحكم في الجمهورية اليمنية بموجب الإعلان الرئاسي من قِبَل الرئيس هادي، وتبحث في دوافع التحالف العربي من القيام بهذه الخطوة المفاجئة، وتركيبة المجلس السياسية، وتتطرق لدور المجلس تجاه القضايا الرئيسة المهمَّة التي منها الحفاظ على وحدة البلاد، وإدارة الملفات العسكرية والإنسانية والسياسية، وعملية التفاوض المستقبلية مع جماعة الحوثي.

تمهيد

أعلن الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي فجر الخميس السابع من أبريل/ نيسان من الرياض وبطريقة مفاجئة تسليم مهامه الرئاسية لمجلس القيادة الرئاسي بقيادة رشاد العليمي. ولم تكن هذه الخطوة متوقعةً بالنسبة إلى الداخل اليمني. ولم يصدر من الشارع اليمني أيُّ ردة فعل سلبية أو إيجابية تجاه هذه الخطوة، لكنه يترقَّب ما سيقوم به المجلس خلال الأيام القادمة، وما إذا كان سيقوم بالوفاء بالتزاماته تجاه مواطنيه، ويسعى إلى إنهاء الحرب بأي وسيلة، أم سيمارس مهامه من خارج الأراضي اليمنية كما فعل الرئيس عبد ربه وحكومته. وعلى المستوى السياسي، قد يبدو أن إعلان تشكيل المجلس مفاجئ، إلا أن المتابع للمشهد السياسي يدرك أن اليمن قد شهد مثل هذه المجالس في مراحل حرجة من تاريخ اليمن منذ تأسيس الجمهورية إثر ثورة 26 سبتمبر/ أيلول 1962 ضد نظام الإمامة. حيث تمَّ تشكيل أكثر من مجلس رئاسي ابتداءً من المجلس الرئاسي الأول بقيادة عبد الله السلال في سبتمبر/ أيلول 1962[1]، مرورًا بالمجلس الرئاسي الذي تشكَّل بعد تحقيق الوحدة 1990-1994، وصولًا إلى الوضع الحالي. والملاحظ في تشكيلة المجلس الحالي أنه لم يكن وفقًا لرغبة القوى السياسية واليمنية، كما يشير إلى ذلك ردود الفعل، ولا يوجد أيُّ نص قانوني في دستور الجمهورية يخوِّل الرئيس القيام بتشكيل مثل هذا المجلس. ويبدو جليًا أن هذا التشكيل كان بناءً على رغبة السعودية والإمارات، وبدعم دولي واضح.

أهداف السعودية من تشكيل المجلس

بعد مرور ثماني سنوات من الحرب، رأت السعودية أن من مصلحتها استبدال قيادة الشرعية اليمنية بقيادة جديدة تتولَّى شؤون البلاد خلال المرحلة المقبلة. وتمَّ تشكيل المجلس الجديد المكوَّن من ثمانية أعضاء[2] خلال المشاورات اليمنية-اليمنية السريعة التي دعا لها مجلس التعاون الخليجي نهاية مارس/ آذار الماضي، ولم تشارك جماعة الحوثي فيها[3]. واللافت في الأمر أن إعلان المجلس تمَّ قبل اختتام المشاورات اليمنية-اليمنية في الرياض، وهذا يعني أن أغلب المتحاورين لم يكونوا على علمٍ بقرار التشكيل إلا من خلال وسائل الإعلام.

ومن خلال هذا التشكيل المفاجئ، بات جليًا أن الاستراتيجية السعودية قائمة على «التحالفات التكتيكية القصيرة المدى»[4] تجاه اليمن. ودفعت السعودية بالرئيس هادي للتخلي عن مهامه الرئاسية، وضغطت على القوى اليمنية الموالية له بالقبول بهذا التشكيل. وقد أتى هذا ضمن استراتيجيتَيْن: **الأولى** أن السعودية تريد من هذا المجلس أن يتحاور مع جماعة الحوثي برعاية الأمم المتحدة خلال المرحلة المقبلة، وقد حثَّته على ذلك فور تشكيله مباشرة، وتعهدت بالتعاون مع الإمارات بتقديم 3 مليارات دولار كمساعدات[5]،

لتسهيل مهام المجلس خلال الفترة القادمة. **والاستراتيجية الثانية** أن السعودية تسعى إلى الحصول على ضمانات أمنية وعسكرية بعدم استهداف أراضيها ومناطقها الحيوية من قِبَل الحوثيين. كما أن الدول الغربية تدرك أن جماعة الحوثي باستطاعتها استهداف الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومناطق مصادر الطاقة في الإمارات والسعودية، وقد فعلت الجماعة الحوثية ذلك خلال الفترات القليلة الماضية من خلال استهداف أماكن استراتيجية في الإمارات والسعودية. فعلى سبيل المثال، في 17 يناير/ كانون الثاني استهدف الحوثيون العاصمة الإماراتية أبوظبي بصواريخ بالستية وطائرات مُسيَّرة تسبَّبت في انفجار ثلاثة صهاريج لنقل المحروقات قرب شركة بترول أبوظبي الوطنية واندلاع حريق قرب مطار الإمارة، وتسبَّب في مقتل ثلاثة أشخاص وجرح آخرين[6]. وفي 25 مارس/ آذار، شنَّ الحوثيون هجمات عسكرية على منشأة لتخزين النفط في جدة[7]. ونظرًا لأهمية موقع اليمن الاستراتيجي وقدرة الجماعة الحوثية على استهداف المصالح الدولية، فإن القوى الغربية -وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي- ينظرون لها كفاعل محلي مؤثر يستطيع تهديد مصالحهم خلال المرحلة المقبلة، ومن ثَمَّ لا بدَّ من استيعابه -ولو مرحليًّا- من أجل تأمين مصادر الطاقة، لتعويض نقص موارد الطاقة من روسيا نتيجةَ الحرب الدائرة بين أوكرانيا وروسيا ومقاطعة الغرب لروسيا. وتوحي تحركات المبعوث السويدي بيتر سيمنبي، والأمريكي تيموثي ليندركينغ، خلال المرحلة الماضية والراهنة، بأن المجتمع الدولي مرحِّب بهذا المجلس. وقد رحَّب وزير الخارجية الأمريكي[8] والاتحاد الأوروبي به كذلك. وتسعى القوى الدولية من خلال دعمها لهذا المجلس إلى تحريك المياه الراكدة والدفع بالمجلس للحوار مع جماعة الحوثي لتحقيق سلام ولو هشّ.

إخفاق الرئيس هادي قاد إلى تشكيل المجلس

إن تشكيل المجلس الحالي قد يكون خطوةً إيجابيةً في توحيد القوى اليمنية المناوئة لجماعة الحوثي من خلال توحيد صفوفها وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وهذا مرهون بمدى قدرة رئيس المجلس على إدارة البلد وبناء علاقة متوازنة مع الأطراف اليمنية والإقليمية والدولية. وإذا ما توفرت الإرادة السعودية والإماراتية لمساعدته، سيحصل على أكبر قدر من النجاح. أما إذا تبنَّت الإمارات سياسات مُعيقة، فإن فرص الفشل ستكون أكبر مثلما أفشلت الرئيس هادي. كما أن قيادة المجلس بحاجة إلى عدم تكرار الأخطاء الماضية التي وقعت فيها القوى السياسية اليمنية، بما في ذلك الرئيس هادي، الذي لم يستطع خلال فترة حكمه إدارة الملفات العسكرية والأمنية والسياسية، وخصوصًا منذ تسلُّمه السلطة في عام 2012 بموجب المبادرة الخليجية، التي تمَّ «إطلاقها لتنظيم العملية الانتقالية ومنع حرب أهلية كانت تلوح في الأفق»[9]. ورغم ترأس هادي لمؤتمر الحوار الوطني 2013-2014، فإنه لم ينجح نظرًا لعدَّة عوامل، منها أن دول الخليج لم تثق بمخرجات الثورة الشبابية السلمية اليمنية، وخشيت من أثرها في الأمن الإقليمي. كما أن الرئيس علي عبد الله صالح قد تحالف مع الحوثيين «وتمَّ (تنسيق غير معلن) معهم ومع الانفصاليين بغيةَ تشكيل جبهة موحدة بدعم إيراني... وكان العامل الأساسي في تقارب هذه القوى هو عدم قبولهم بالتسوية السياسية ونتائجها»[10]، وقد نجحوا في ذلك من خلال انقلاب جماعة الحوثي على مؤسسات البلاد في 21 سبتمبر/ أيلول 2014.

وعلى الرغم من تدخل التحالف العربي في 26 مارس/ آذار 2015 لدعم الشرعية ضد الانقلاب الحوثي وصدور ما يقارب 19 قرارًا دوليًّا يدعم العملية السياسية والحكومة، وكان أبرزها القرار رقم 2216،

فإن التحالف كان ينشئ الجماعات المسلحة على حساب الدولة (مثل: ألوية العمالقة، والمقاومة الوطنية، والأحزمة الأمنية، ومجاميع المجلس الانتقالي...إلخ)، ولم يستطع الرئيس هادي أن يدير علاقة واضحة مع التحالف، بل سلَّم للتحالف حتى الملف العسكري في سابقة لم تحدث من قبل. وتمَّ الانقلاب على حكومته في عدن مرتَين من قِبَل الانفصاليين المدعومين من الإمارات. وهو ما أدى إلى عجز حكومته عن مواجهة الحوثيين، وأصبح معزولًا عن شعبه في العاصمة الرياض لأكثر من ست سنوات. وعلى الرغم من التوقيع على اتفاق الرياض بين الحكومة والمجلس الانتقالي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 برعاية سعودية[11]، فإنه لم ينفذ منه سوى الجوانب السياسية دون العسكرية والأمنية، مما سمح لجماعة الحوثي بالبقاء في صنعاء وتوسيع عملياتها العسكرية خارج الحدود. وقد أدى ذلك إلى تفكُّك الشرعية وتحوُّلها إلى كيانات مرتبطة بالسعودية والإمارات. ولعبت الخلافات السياسية بين مكونات الشرعية على تفكيك مؤسسات الدولة وإضعافها. وقد أدت كل هذه العوامل مجتمعةً إلى عدم قدرة هادي على القيام بمهامه. وبعد أن أصبحت الجماعات المسلحة المدعومة من التحالف هي المتحكِّمة بالمشهد العسكري والأمني في المناطق المحررة، كان من الطبيعي أن يُقدم التحالف على خطوة تشكيل المجلس الرئاسي. ولم يستطع الرئيس هادي مقاومة الضغوط السعودية التي مورست ضده عشية السابع من أبريل/ نيسان الحالي للتخلي عن رئاسة الجمهورية؛ لأنه أصبح بلا حلفاء ومؤسسات أمنية وعسكرية قوية يستطيع أن يحتمي بها. ولذا لم يكن أمامه أيُّ خيار سوى القبول بالضغوط السعودية والتخلي عن الرئاسة للمجلس الجديد.

تركيبة مجلس القيادة الرئاسي

جاء تشكيل المجلس بعد نقاشات إقليمية مستفيضة بين طرفي التحالف العربي (الإمارات والسعودية). ومن خلال التشكيلة، فإن المجلس تمَّ تشكيله بناءً على التفاهمات بين طرفي التحالف. وقد حصل قادة الجماعات المسلحة الموالية للإمارات بموجب تلك التفاهمات على النصيب الأكبر من تشكيلة المجلس. وتُظهر تركيبة المجلس مدى التباعد الكبير بين أعضائه، فهو مكوَّن من قوى متناقضة سياسيًّا وأيديولوجيًّا وعسكريًّا، وأغلبها جاء بخلفية عسكرية وأمنية وأيديولوجية، فرئيس المجلس -المحسوب على المؤتمر- شخصية مُقرَّبة من التحالف، وعمل لفترة طويلة خلال حكم الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح في المجالات الأمنية، ولديه خبرة أمنية وسياسية وعلاقة وثيقة مع الرياض[12]؛ وذلك لارتباطه بملفات أمنية مع السعودية خلال فترة توليه منصب وزير الداخلية في عهد صالح. ويتضح أنه لم يتم استيعاب شخصية مؤثرة من حزب التجمع اليمني للإصلاح في المجلس، بل تمَّ تعيين عبد الله العليمي، مدير مكتب رئاسة الجمهورية السابق والمقرب من السعودية، وهذا على ما يبدو كان بناءً على رغبة الإمارات. ويُلاحظ اختيار شخصيات عسكرية وأمنية تنتمي لجماعات مسلحة، وعلى رأسهم عيدروس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، ونجل شقيق الرئيس اليمني السابق علي صالح، طارق صالح، رئيس المكتب السياسي لقوات المقاومة الوطنية، وعبد الرحمن أبو زرعة المحرمي، قائد ألوية العمالقة السلفية، وعثمان مجلي، وهو شخصية قَبَلية تتبع حزب المؤتمر، بالإضافة إلى فرج سالمين البحسني، محافظ حضرموت وقائد المنطقة العسكرية الثالثة بحضرموت. والجدير بالملاحظة قربهم وتحالفهم المعلن مع الإمارات. والأهم من ذلك أن تشكيلة المجلس لم تمثِّل القوى المدنية والسياسية اليمنية بشكل متوازن، ولم تستوعب شخصياتٍ لها ثقل ورصيد محلي كبير باستثناء سلطان العرادة، محافظ مأرب، المحسوب على المؤتمر الشعبي العام. «ويُلاحظ أن هذا المجلس تمَّ

تشكيله وإعلانه خارج اليمن، وكان التوازن بين الموالين للسعودية والإمارات هو المعيار الأساسي في اختيار الأعضاء. وهذا يعني أن أعضاء المجلس سيكونون مسؤولين أمام الدول التي عيَّنتهم، وليس أمام الأحزاب السياسية أو النُّخب اليمنية، بحيث يُتوقَّع منهم وضع مطالب وأجندة رعاتهم على الشارع اليمني»[13].

ويمكن القول إن قرارات المجلس ستكون بيد حلفاء الإمارات؛ لأن لديهم جماعات مسلحة على الأرض. وهذا سوف يضع المجلس أمام ملفات معقَّدة على مستوى المناطق المحررة، ولن يستطيع تقديم الحلول الجذرية لها ما لم يكن هناك دعم من طرفي التحالف لتجاوز العقبات الاقتصادية والأمنية والعسكرية التي تعترض المجلس. وفي حال قدَّم التحالف دعمًا سياسيًّا واقتصاديًّا مباشرًا للمجلس الرئاسي، فقد يؤدي ذلك إلى مرحلة تعاون جديدة بين أعضاء المجلس والدول الداعمة لهم، لكن لا يبدو أنه سينعكس إيجابًا على مجرى العملية السياسية الشاملة، خصوصًا إذا استمر أعضاء المجلس في إدارة الجماعات المسلحة المدعومة من الإمارات بعيدًا عن مؤسسات الشرعية. ولذلك فإذا لم يلتحم المجلس بالداخل اليمني ويفرض هيبة الدولة على الأرض، فسوف يبقى بلا دعم شعبي، وسيعرِّضه استمرار اعتماده على الدعم الإقليمي للتفكُّك.

أما فيما يخص الحوار مع جماعة الحوثي، فيعتمد على مدى قدرة المجلس على دمج التشكيلات العسكرية في إطار وزارتي الدفاع والداخلية، ولن يتحقَّق ذلك بدون وقف الدعم المباشر من التحالف العربي للجماعات الانفصالية المسلحة وغيرها. وفي حال نجح المجلس في توحيد التشكيلات العسكرية، واستطاع أن يعيد الخدمات للمواطنين في المناطق المحررة، ومارس أعماله من عدن، فباستطاعته أن يضع الجماعة الحوثية أمام خيارين: خيار السلام المبني على المرجعيات المعترف بها دوليًّا، أو الدخول في الحرب. أما لو ظلَّت التشكيلات العسكرية خارج مؤسسات الدولة، فلا يُستبعد أن يعجز المجلس عن تحقيق تسوية متوازنة مع الحوثيين؛ نظرًا لعدَّة عوامل. **أولًا**: أن المجلس غير متجانس ويحمل قادته مشاريع مختلفة. **ثانيًا**: أن الجماعة الحوثية حتى لو قبلت بالحوار مع المجلس وتمَّ التوصل إلى تسوية سياسية برعاية الأمم المتحدة، فإنها ستكون هشَّة وقابلة للانهيار في أي لحظة، طالما ما يزال السلاح بيد جماعة الحوثي. ولذا ما يزال خيار الحرب مطروحًا على الطاولة ما لم يحدث هناك أيُّ تقدُّم سياسي ملموس.

مجلس القيادة والقضايا الرئيسة ووحدة البلاد

أوضح رئيس المجلس في أول خطاب له أنَّ مجلسه ملتزِم بالدستور، والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، واتفاقية الرياض، ومخرجات مشاورات الرياض اليمنية-اليمنية[14]. إلا أن هذا الخطاب كان خطابًا عامًّا، ولم يقدِّم خارطة عمل المجلس خلال المرحلة المقبلة، ولم يوضِّح رؤية المجلس في كيفية معالجة الأوضاع الاقتصادية، ولا الآلية التي يمكن من خلالها فتح الموانئ والمطارات والمصادر الريعية في المناطق المحررة لتقديم الخدمات للمواطنين، ولم يتحدَّث عن مسؤولية المجلس في الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي اليمنية بطريقة صريحة. صحيح أن الوقت ما يزال مبكرًا للحكم عليه، لكن صياغة الرؤية والخطة العملية وعرضها على الشعب أمر مهم في مثل هذه الظروف.

وعلى المستوى الإنساني، سيكون أمام المجلس موضوع المساعدات الإنسانية. وفي هذا السياق، إذا تمكَّن المجلس من العودة إلى عدن، فإن هذا سيوفر -إلى حدٍّ ما- ظروفًا جيدة للعمل الإنساني والتفاهم مع المنظمات الدولية التي ما تزال تعمل في صنعاء لإيجاد آلية لكيفية توزيع المساعدات على مناطق البلاد بالتساوي دون استغلالها من أي طرف.

وفي المحور السياسي، سيكون أمام المجلس قضايا مهمَّة، منها استمرار الحفاظ على المرجعيات الدستورية (مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، والمبادرة الخليجية، وقرارات مجلس الأمن الخاصة باليمن) كمرجعيات أساسية للحل، وشكل الدولة ليمن ما بعد الحرب، والتفاوض مع جماعة الحوثي، ودمج الجماعات المسلحة في إطار مؤسسات الدولة، ومعالجة ملف الجرحى. وكل هذه القضايا يوجد خلافاتٌ جذرية بين أعضاء المجلس حولها، مما يعني أن المؤشرات الأوَّليَّة توحي بأن المجلس غير قادرٍ على حسم هذه الملفات؛ نظرًا لعدم وجود مؤشراتٍ واضحة حول دمج الجماعات المسلحة في إطار مؤسسات الدولة.

ويبقى مستقبل وحدة البلاد من أهم القضايا الرئيسة، فعلى الرغم من استيعاب المجلس الانتقالي في الحكومة وكذلك مشاركة رئيسه في المجلس الرئاسي، فإنه ما يزال يتمسَّك بضرورة إلغاء كل المرجعيات والدخول في تفاوض من جديد، ويسعى إلى فصل المناطق الجنوبية عن المناطق الشمالية. ويعتبر المجلس الانتقالي القرار الدولي رقم 2624 الذي صدر في فبراير/ شباط الماضي انتصارًا سياسيًّا له، خصوصًا أن القرار شدَّد على أن «السبيل المجدي الوحيد هو سبيل الحوار والمصالحة بين الأطراف المتعدِّدة والمتنوِّعة التي تشمل -تمثيلًا لا حصرًا- الحكومة اليمنية والحوثيين والأحزاب السياسية والإقليمية الكبرى في اليمن والنساء والشباب والمجتمع المدني»[15]. وهذا البند يفتح الباب على مصراعيه للدخول في عملية تفاوضٍ قد تنتهي بعدم القدرة على الحفاظ على وحدة البلاد. وقد حصل المجلس الانتقالي على دعم سياسي آخر، حيث تمَّ «إدراج قضية شعب الجنوب في أجندة المفاوضات القادمة بوضع إطار تفاوضي خاص بها في عملية السلام الشاملة»[16]، التي أكَّد عليها البيان الختامي لمشاورات الرياض، وأكَّد رئيس المجلس الرئاسي التزام مجلسه بها. واستخدام مصطلح «شعب الجنوب» بدل «القضية الجنوبية» مؤشرٌ على أن المفاوضات القادمة ستكون صعبةً. ويتضح جليًّا أن الإمارات -الداعم الإقليمي للمجلس الانتقالي- قد نجحت سياسيًّا في تفكيك المرجعيات لخدمة المجلس الانتقالي ابتداءً من صدور القرار رقم 2624، مرورًا بتشكيل المجلس الرئاسي، والتأكيد في البيان الختامي لمشاورات الرياض اليمنية-اليمنية على قضية شعب الجنوب في العملية القادمة.

وتشكِّل هذه البيانات والقرارات دعمًا سياسيًّا للانفصاليين للتمسُّك بفرض رؤيتهم في أي عملية تفاوض مستقبلية. ومن هذا المنطلق، يتضح أن مجلس القيادة الرئاسي لن يستطيع خلال الفترة القادمة أن يحدِّد موقفه السياسي بوضوحٍ من وحدة البلاد، وسوف يبقى ضعيفًا وغير قادرٍ على الفصل في مثل هذه القضايا، خاصةً إذا لم يتم دمج الجماعات المسلحة في إطار مؤسسات الدولة، واستمرت هذه التشكيلات في تطوير قدراتها القتالية. كما أن استمرار الدعم السياسي الخارجي للمجلس يعتبر غير كافٍ، خاصةً إذا لم يسعَ إلى تقوية حضوره السياسي والعسكري على الأرض.

ومـن الناحيـة الزمنيـة والقانونيـة، مـا تـزال مهمَّـة المجلـس غيـر واضحـة، خاصـةً أن مدَّتـه الزمنيـة مرتبطـة بانتهـاء الحـرب وتحقيـق السـلام. وهـذا قـد يجعـل البـلاد تمـرُّ بمرحلـة ارتبـاك سياسـي علـى المسـتويات كافَّـة. وقـد أُسـندت للمجلـس قيـادة الدولـة اليمنيـة وتمثيلهـا داخليًّـا وخارجيًّـا وإدارة الملفـات السياسـية والأمنيـة والعسـكرية والسياسـية طـوال المرحلـة الانتقاليـة والإشـراف علـى عمـل الحكومـة، وهنـا يمكـن القـول إن المؤسسـة الوحيـدة المنتخبـة -مجلـس النـواب- قـد تـمَّ تعطيلهـا واسـتبدالها بهيئـة للتشـاور والمصالحـة مكوَّنـة مـن خمسـين عضـوًا يمثلـون المكونـات كافَّـة[17].

موقف جماعة الحوثي من المجلس

لـم تقـدِّم جماعـة الحوثـي أيَّ إشـارات إيجابيـة حيـال المجلـس، بـل خـرج ناطقهـا الرسـمي ببيـان أكَّـد فيـه رفضـه للمجلـس[18]. كمـا أن الهدنـة التـي تـمَّ الإعـلان عنهـا مـن قِبَـل الأمـم المتحـدة مـا تـزال هشَّـة، والعمليـات الحوثيـة باتجـاه مـأرب مـا تـزال مسـتمرة، ولا يوجـد ضمانـاتٌ لاسـتمرار الهدنـة بحيـث تكـون مقدمـةً لوقـف إطـلاق نـار شـامل والدخـول فـي تسـوية سياسـية متوازنـة. ويبـدو أن جماعـة الحوثـي غيـر مسـتعدَّة لتقديـم تنـازلات، علـى الأقـل فـي الوقـت الراهـن. وهـذا يجعـل مهمـة المجلـس فـي الحـوار معهـا معقَّـدة. ولا يُسـتبعد أن تسـتغلَّ جماعـة الحوثـي الهدنـة المعلنـة لترتيـب صفوفهـا واسـتغلال رغبـة السـعودية فـي الخـروج مـن الحـرب، ومـن ثَـمَّ تقـوم بمهاجمـة القـوات الحكوميـة لتعويـض الخسـائر التـي مُنيـت بهـا فـي محافظتـي شـبوة ومـأرب فـي الأشـهر الأولـى مـن هـذا العـام[19].

السيناريوهات المحتملة

وبنـاءً علـى مـا سـبق، يمكـن القـول إن هنـاك ثلاثـة سـيناريوهات متوقَّعـة تتصـل بعمـل المجلـس وعمليـة التفـاوض مـع جماعـة الحوثـي، وهـي كالتالـي:

السـيناريو الأول: أن ينجـح المجلـس الرئاسـي فـي العـودة إلـى عـدن لإدارة مؤسسـات الدولـة ودمـج الجماعـات المسـلحة فـي إطـار مؤسسـتي الدفـاع والداخليـة وتمديـد الهدنـة الحاليـة مـع جماعـة الحوثـي، ومـن ثَـمَّ الدخـول فـي حـوار مباشـر معهـا حـول الحـل السياسـي النهائـي. وهـذا السـيناريو يعتمـد علـى مـدى تجـاوب الجماعـة الحوثيـة، ودعـم التحالـف لدمـج الجماعـات المسـلحة فـي إطـار مؤسسـات الدولـة.

السـيناريو الثانـي: أن يخفـق المجلـس فـي الوصـول إلـى تفاهمـات سياسـية مـع جماعـة الحوثـي لإنهـاء الحـرب وتحقيـق السـلام. وفـي هـذه الحالـة، يبقـى خيـار الحـرب هـو المطـروح علـى الطاولـة. وفـي هـذا الإطـار، يمكـن القـول بـأن أعضـاء المجلـس يسـتطيعون توحيـد القـوات الخاضعـة لسـيطرتهم والدفـع بهـا لمواجهـة جماعـة الحوثـي، وقـد تحقِّـق هـذه القـوات تقدمًـا عسـكريًّا ملحوظًـا يجبـر الحوثييـن علـى القبـول بالسـلام، إلا أن هـذا الخيـار لا يبـدو واردًا، خصوصًـا أن مـن مهـام المجلـس التفـاوض مـع الحوثييـن لإنهـاء الحـرب، إلا فـي حـال قـرَّر التحالـف العربـي دعـم المجلـس عسـكريًّا، فهنـا يمكـن أن تتغيَّـر قواعـد الاشـتباك مـع مجاميـع الحوثـي لصالـح قـوات المجلـس الرئاسـي.

السيناريو الثالث: بقاء الوضع على ما هو عليه، أي مرحلة المراوحة في المكان. وفي هذه الحالة، قد تتوقَّف العمليات العسكرية الحوثية ضد السعودية بينما تستمر في الداخل اليمني. وهذا السيناريو وارد في حال لم تتوصل جماعة الحوثي والمجلس الرئاسي إلى تسوية سياسية شاملة. وهنا يمكن أن تتفكَّك البلاد إلى دويلات.

خلاصات ختامية

وقفت الورقة على الأهداف من إنشاء المجلس الرئاسي، ووجدت أن تشكيله كان بناءً على رغبة سعودية وإماراتية لإدارة ملف التفاوض مع جماعة الحوثي في المرحلة المقبلة برعاية الأمم المتحدة. وعلى فرضية التفاوض مع جماعة الحوثي لتحقيق السلام، فقد خلصت الورقة إلى أن نجاح المجلس في هذا الشأن مرهونٌ بمدى قبول الجماعة الحوثية بالدخول في التفاوض بحسن نيَّة، وهو غير متوفر في الوقت الراهن على الأقل، مما يجعل المجلس أمام خياراتٍ صعبة. وتوصلت الورقة إلى أن التحدي الأكبر أمام المجلس هو مدى قدرته على إيجاد آلية لتوحيد التشكيلات العسكرية في جنوب البلاد وغربها تحت قيادة مؤسسات الدولة، وكذلك استمرار جماعة الحوثي في التمسُّك بالخيار العسكري لتنفيذ أهدافها السياسية، والمجلس الانتقالي بخيار الانفصال. وإذا نجح المجلس في التغلُّب على هذه التحديات، فإنه بالإمكان التغلُّب على المشاكل الاقتصادية والإنسانية، وفي حال فشل في تحقيق السلام مع جماعة الحوثي، فإن الاستمرار في الصراع الهجين في الداخل اليمني سيكون عنوان المرحلة المقبلة مع وقف العمليات العسكرية الحوثية العابرة للحدود. ومن هنا فإن الأزمة اليمنية قد تدخل في الصراع الهجين، ومع تطوُّر المشهد العسكري في مناطق دولية أخرى ملتهبة، كما هو حاصل بين روسيا وأوكرانيا، فلا يُستبعد أن تدخل القضية اليمنية في ملف النسيان، وهذا هو الأخطر، مما يحتم على المجلس الرئاسي الخروج برؤية موحَّدة لإنهاء الوضع القائم بكل الوسائل الممكنة.

التعليقات الختامية

1- SHUJA AL-DEEN, MAYSAA. PRESIDENTIAL COUNCILS IN YEMEN: -EXPLORING PAST ATTEMPTS AT POWER SHARING AND -POSSIBILITIES FOR THE FUTURE, Sana'a Center for strategic Studies, -2021, p 6.
2- صدر الإعلان الرئاسي بنقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، وكالة سبأ الحكومية، 7 أبريل/ نيسان 2022، https://cutt.ly/XFaCxnB
3- مجلس التعاون الخليجي يدعو إلى حوار يمني شامل في الرياض 29 مارس، الاتحاد، 18 مارس/ آذار 2022، https://cutt.ly/8FfQinW-
4- PARTRICK, NEIL. Saudi Arabia's Yemen Gambit, Carnegie Endowment for -International Peace, 01 October, 2015, https://cutt.ly/oFaAIim--
5- المملكة ترحب بقرار الرئيس اليمني نقل السلطة إلى مجلس القيادة الرئاسي، وكالة واس، 7 أبريل/ نيسان 2022، https://cutt.ly/dFaKXtb
6- Chulov, Martin. Suspected drone attack in Abu Dhabi kills three and raises -tensions, the Guardian, 17 Jan 2022, -https://cutt.ly/8FALwBm
7- Ben Hubbard, Yemeni Rebel Attack Sets Saudi Oil Facility Ablaze, the New -York Times, 25 March 2022, https://cutt.ly/iFACJYU
8- Secretary Antony Blinkenwelcome the announcement of the formation of a -Presidential Leadership -Council in Yemen, 08 April, 2022, -https://cutt.ly/5FgJYM4
9- Popp, Roland. War in Yemen: Revolution and Saudi Intervention, (CSS -Analyses in Security Policy, 2015), p 1.
10-.6 عمر السقاف، اليمن: أجندات متصارعة على مائدة حوار حاسمة، (مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص
11- نص «اتفاق الرياض» بين الحكومة اليمنية والانتقالي الجنوبي (وثيقة)، وكالة الأناضول، 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، https://cutt.ly/PmU9IlB
12- Al-Haj, Ahmed and Magdy, Samy. Yemen's president steps aside amid efforts -to end war, Washington Post, 07 April, 2022, https://cutt.ly/FFa1bou
13- Shuja al-Deen, Maysaa. Risks Abound for the New Presidential Council, 08 -April, 2022, Sana'a Center For -Strategic Studies https://cutt.ly/3FgEK57
14- كلمة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي الموجهة إلى أبناء الشعب اليمني في الداخل والخارج، قناة اليمن الفضائية YEMEN-TV، 8 أبريل/ نيسان 2022، https://cutt.ly/wFgfIFU
15- SECURITY COUNCIL RESOLUTIONS, OFFICE OF THE SPECIAL -ENVOY OF THE -SECRETARY-GENERAL FOR YEMEN, 28 February - :2022-https://cutt.ly/3AGDMyI
16- اختتام المشاورات اليمنية-اليمنية في الرياض، وكالة الأنباء اليمنية الحكومية سبأ، 7 أبريل/ نيسان 2022، https://cutt.ly/hFfOgYY-
17- صدر الإعلان الرئاسي بنقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، مرجع سابق.
18- الحوثيون يرفضون تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، يمن مونيتور، 7 أبريل/ نيسان 2022، https://cutt.ly/VFkkkZE-
19- Feierstein, Gerald M. The Yemen government reorganizes, but will it open the -door to end the conflict?, Middle East Institute, 07 April 2022, -https://cutt.ly/EFaooul

عن المؤلف:

عادل دشيلة هو كاتب وباحث أكاديمي حاصل على الماجستير والدكتواره في الأدب الإنجليزي من جامعة اللغة الإنجليزية واللغات الأجنبية وجامعة باموا، الهند. وركزت رسالة الدكتوراه حول أدب السجون السياسي في العالم العربي. وشارك في العديد من المؤتمرات العلمية والندوات السياسية بالهند وتركيا وفلندا. نشر العديد من الأوراق البحثية والمقالات السياسية، بالإضافة إلى كتابه الأخير «الحركة الحوثية والقبيلة اليمنية بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠». وتتركز اهتمامته حول التحولات السياسية والاجتماعية في اليمن.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

research.sharqforum.org

SharqStrategic

الشرق للأبحاث الاستراتيجية | AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH